

Distr.: General
2 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البندان 18 (ج) و 147 من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" انظر (JIU/REP/2019/3).



أولاً - مقدمة

1 - تحل وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها المعنون "استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (انظر A/75/76)، مدى ما بلغته المؤسسات في إدماجها لمسألة الحد من مخاطر الكوارث في أولوياتها المؤسسية، سواء فيما يتعلق بأنشطة وضع المعايير أو الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها لتنفيذ ولاياتها. ويعرض التقرير المعلومات التي قدمتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن مستوى مشاركتها في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها بتأييدها لخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر.

ثانياً - تعليقات عامة

2 - ترحب المؤسسات بحسن توقيت التقرير وأهميته. وترحب بالنتائج التي خلص إليها، حيث إنه يقف على كل من الجهود الجارية للحد من مخاطر الكوارث ومنع نشأة مخاطر جديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع تحديد الفرص المتاحة لتعزيز هذه الجهود في الوقت نفسه.

3 - وتؤيد المؤسسات فكرة العمل معا كمنظومة للتصدي للتحديات المتعلقة بمخاطر الكوارث مع تزايد تعرض أعداد متزايدة من الناس لمخاطر الكوارث المركبة، التي تغذيها عوامل مثل تغير المناخ وتدهور البيئة والهجرة والتوسع الحضري السريع العشوائي.

4 - وتلاحظ المؤسسات أن التقرير يقدم صورة شاملة عن الحالة الراهنة لتعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث في عمل كيانات الأمم المتحدة في سياق إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر، على النحو الذي أقره مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في عام 2016.

5 - وقد أبدى ترحيب خاص بالاعتراف بأن زيادة القدرة على التنبؤ بالموارد وتوافرها من شأنهما أن يعززا جهود التنسيق في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

6 - وترحب المؤسسات بدعوة وحدة التفتيش المشتركة إلى مواصلة تحسين كمية البيانات ونوعيتها مع ضرورة تصنيفها بحسب نوع الجنس والسن والإعاقة، وذلك لإتاحة، على سبيل المثال، اتخاذ إجراءات أكثر مراعاة للمنظور الجنساني في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

7 - وتقترح المؤسسات النظر في النتائج الرئيسية المنبثقة عن تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2019 وتقرير الأمين العام لعام 2019 بشأن تنفيذ إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. ويدعو التقريران، اللذان صدرا بعد انتهاء استعراض وحدة التفتيش المشتركة، إلى اتباع نهج منهجي إزاء الحد من المخاطر وإدارتها ينظر في السيناريوهات المتعلقة بالمناخ والمخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية والبيولوجية والتكنولوجية. ويؤيد تقرير التقييم العالمي لعام 2019 الاستنتاجات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الحاجة إلى زيادة التنسيق والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث.

8 - وتفيد المؤسسات بأن فريق الإدارة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود وافق أيضاً أثناء المداولات الجارية في اجتماعه الرابع المعقود في تموز/يوليه 2019 على النتائج التي توصل إليها المقتش.

9 - وإذ تشدد المؤسسات على أن الحد من مخاطر الكوارث واتساقه مع خطة عام 2030 سيستمر في النمو مع تزايد تواتر الكوارث وشدتها، بما في ذلك آثار تغير المناخ، فإنها سترحب بإجراء استعراضات دورية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات، لا سيما بالنظر إلى أن الهدف المحوري لإطار سينداي المتعلق بـ"عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث" يُنتظر تحققه بحلول عام 2020، إلى جانب غايات رئيسية أخرى ضمن أهداف التنمية المستدامة تستند إلى المفاهيم المتعلقة بالقدرة على الصمود.

10 - وتلاحظ بعض المؤسسات أن الاستعراض، أثناء تقييمه للحد من مخاطر الكوارث، كان يمكن أن يعطي أهمية أكبر للروابط الشاملة لعدة قطاعات ولعدة مواضيع مع الجوانب الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، تشير مؤسسات أخرى إلى أن التقرير كان من شأنه أن يستفيد من تحليل أعمق للروابط القائمة بين الحد من مخاطر الكوارث وأنواع المخاطر الأخرى والصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام. وقد وجهت منظومة الأمم المتحدة انتباه الدول الأعضاء إلى هذه الروابط في اجتماعات استثنائية متعددة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب الأعاصير المدمرة التي ضربت منطقة البحر الكاريبي في عام 2017 وإعصار إيداي في موزامبيق وغيرها من بلدان الجنوب الأفريقي في عام 2019⁽¹⁾.

11 - وأخيراً، تقر المؤسسات بأن سلسلة من الأنشطة المهمة اضطلع بها لتعزيز الحد من أخطار الكوارث على الصعيدين القطري والإقليمي بعد صدور استعراض وحدة التفتيش المشتركة. فعلى سبيل المثال، في حالة منظمة الصحة العالمية، يؤدي الاستعراض إلى تخطيط العمل الوطني فيما يتعلق بالأمن الصحي؛ وزيادة الجاهزية العملية في العديد من البلدان؛ وإتاحة الأدوات والتوجيهات اللازمة لتعزيز تنفيذ إطار سنداي والإبلاغ عنه؛ وتعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الفنية مثل البرامج المعنية بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛ ونشر إطار إدارة الطوارئ الصحية ومخاطر الكوارث، الذي يدمج الحد من مخاطر الكوارث مع العمل الإنساني وتعزيز النظم الصحية والتأهب للأوبئة، ويهدف إلى زيادة الاتساق بين أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي واتفاق باريس واللوائح الصحية الدولية (2005) والأطر الإقليمية والعالمية ذات الصلة.

12 - تؤيد المؤسسات جزئياً التوصيات المقترحة.

(1) <https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/president/2017/statement-ecosoc-presidential-disasters-25-oct-2017.pdf>

<https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/president/2019/statement-ecosoc-presidential-follow-up-meeting-13-nov-2018.pdf>

<https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2019doc/presidential-statement-on-cyclone-idai-mozambique.pdf>

ثالثاً - تعليقات على توصيات محددة

التوصية 1

ينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من أمانات مؤسساتها تقديم خريطة للروابط بين الولاية الأساسية لتلك المؤسسات والحد من مخاطر الكوارث، والإبلاغ عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفقاً لذلك، مستخدمة الإرشادات المحددة الواردة في "إطار النتائج لخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها - إرشادات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث والإبلاغ عنه".

13 - تلاحظ المؤسسات أن هذه التوصية موجهة إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة. بيد أن بعض المؤسسات تتشاطر الرأي القائل بأن وضع خريطة للروابط بين الولاية الأساسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحد من مخاطر الكوارث يفضي إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة دعماً لإطار سندي وغيره من الاتفاقات، من خلال اتباع نهج متكامل وقائم على الوعي بالمخاطر في جميع الأنشطة المصطلح بها بين القطاعات وداخلها وإزاء أهداف التنمية المستدامة. ولا ينبغي أن تكون تلك عملية قائمة بذاتها، وإنما تُجرى من خلال أدوات الإبلاغ المؤسسية القائمة أو ضمن عملية الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة عام 2030 من أجل تحقيق مكاسب في الوقت والكفاءة من حيث التكلفة والحد من ازدواجية الجهود.

14 - وتلاحظ الكيانات التنفيذية أن المنهجية التي تدعم التوصية المقترحة يمكن تبسيطها وتجاوز خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها إلى النظر بصورة أشمل في آثار النهوض بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها على الصعيد القطري.

15 - وفي هذا السياق، تشير المؤسسات إلى النتائج المنبثقة عن الاجتماع الرابع لفريق الإدارة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود، المعقود في تموز/يوليه 2019، والتي أبرزت الحاجة إلى إدراج مؤشرات مبسطة لإطار نتائج خطة عمل الأمم المتحدة في أطر الرصد والإبلاغ لكل كيان لضمان توافر البيانات وجودتها. وتلاحظ أن ذلك سيتيح تقديم تقارير موضوعية عن التقدم المحرز في تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث وتحسين نطاق الاستجابات ونوعيتها، لا سيما على الصعيد القطري.

التوصية 2

ينبغي للأمين العام أن يكفل، في قيادته لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى جانب الرؤساء التنفيذيين للمنظمات، أن يشمل الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بصورة منهجية، الحد من مخاطر الكوارث كجزء من الخطط الاستراتيجية المشتركة للأفرقة القطرية، ليتسنى تحقيق التنمية والتخطيط مع الوعي بالمخاطر، وتخصيص الموارد للتنفيذ، واستخدام نظام إبلاغ مشترك لقياس التقدم المحرز مقارنة بأولويات إطار سندي وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، مع تقديم تقارير تفصيلية عن الأنشطة التنفيذية إلى مجالس الإدارة.

16 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

17 - وقد أدرجت التوجيهات المشتركة للأمم المتحدة بشأن القدرة على الصمود، وهي عملية مشتركة بين الوكالات يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كمرجع في توجيهات إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وهي تساعد على التصدي لمخاطر متعددة بطريقة شاملة، وبذلك تكمل التوصية 1. ومن المتوقع أن يستند هذا العمل التكاملي إلى أدلة وتحليلات مرتبطة بالسياق القطري وأن يسترشد بالأولويات الناشئة عن التقييم القطري المشترك.

18 - وتلاحظ مؤسسات أخرى أن إدراج الحد من مخاطر الكوارث ضمن التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من شأنه أيضا أن ييسر إقامة روابط أقوى بين العمل الجاري على الصعيد القطري والعمل المعياري الجاري على الصعيد العالمي. وينطوي ذلك على أهمية خاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أنه يجب بذل الجهود لتخصيص الموارد اللازمة للتنمية والتخطيط القائمين على الوعي بالمخاطر.

19 - ولا تؤيد المؤسسات "تقديم تقارير تفصيلية عن الأنشطة التنفيذية إلى مجالس الإدارة"، وإنما تفضل تقديم تقارير استراتيجية عن المؤشرات المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية القائمة على الوعي بالمخاطر في الخطط الاستراتيجية لفرادى المؤسسات، تجنباً لعبء تقديم تقارير إضافية.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات العاملة في الميدان، أن يكفلوا، في مساهمتهم في الإصلاح الجاري لنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، أن تخطط أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتكون هناك قوة مخصصة لتنفيذ أنشطة التنمية الواعية بالمخاطر، وأن يجري إبلاغ المقار الرئيسية بتلك الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عن طريق رصد مساهمتها في تنفيذ إطار سنداى، مع مراعاة إطار الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

20 - تؤيد المؤسسات هذه التوصية جزئياً.

21 - وفي حين تدعم المؤسسات أن تُتاح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية القدرة على تنفيذ أنشطة إنمائية قائمة على الوعي بالمخاطر، يشير البعض إلى أن ذلك ينبغي أن يمتد إلى القدرات المتصلة ليس فقط بمخاطر الكوارث بل أيضا المخاطر الأشمل المتصلة بالمناخ والنزاع. وفي حين أن إطار سنداى لا يتطرق للنزاع، فثمة أوجه ترابط واضحة. وتؤيد المؤسسات كذلك تقديم الأفرقة القطرية تقارير إلى المقر بشأن البرمجة القائمة على الوعي بالمخاطر، ولكن على مستوى أكثر توحيدا واستراتيجية (أي ليس على مستوى النشاط).

22 - وتلاحظ بعض المؤسسات أن بدون توافر الموارد البشرية والمالية الكافية، سيكون من الصعوبة بمكان أن تُنفذ الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام القائمة على الوعي بالمخاطر على نحو كفاء وفعال.

23 - وفي حين أن كيانات الأمم المتحدة المقيمة تتسم بأهمية حاسمة في بناء القدرات، فإن دور المنظمات غير المقيمة أساسي أيضا في إسداء المشورة السياساتية الرفيعة المستوى بشأن مواضيع محددة.

24 - وأخيرا، فبالإضافة إلى تقديم التقارير إلى المقر، قد تكون هناك فائدة إضافية في التنسيق والإبلاغ على الصعيد الإقليمي وتبادل الدروس المستفادة وقصص النجاح، حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من الخصوصيات الإقليمية في تنفيذ الأنشطة الإنمائية القائمة على الوعي بالمخاطر.